LUGARIT

**مقالة**

# الانتخابات في سياقات ما بعد النزاع

## دروس من ليبيا وتحذيرات لسورية

الكاتب
**مزيد الكريدي**
رئيس قسم السياسات والبحوث في مؤسسة سوا من أجل التنمية والإغاثة

١٦ تموز ٢٠٢٥

LUGARIT

**لوغاريت** مؤسسة بحثية صغيرة تعمل في مشاريع التنمية الدولية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. نقدم المعرفة التي تحتاجها المجتمعات والمؤسسات للاستفادة من مواردها ولتعزيز التنمية "الحقيقية".

تعرف على المزيد حول لوغاريت على موقعنا

https://www.LUGARIT.com/

تابع لوغاريت على منصات التواصل الاجتماعي

LinkedIn
https://www.linkedin.com/company/LUGARIT

X / Twitter
https://x.com/LUGARIT_impact

BlueSky
https://bsky.app/profile/LUGARIT.com

FaceBook
https://www.facebook.com/LUGARIT

Instagram
https://www.instagram.com/LUGARIT_impact

Threads
https://www.threads.net/@LUGARIT_impact

SoundCloud
https://soundcloud.com/LUGARIT

Medium
https://medium.com/@LUGARIT

**بيان**
وجهات النظر المذكورة في هذا المحتوى هي آراء المؤلفين ولا تعكس وجهة نظر لوغاريت أو المواقف الرسمية لشركاء و عملاء لوغاريت.

لا تقدم لوغاريت أي ضمانات، سواء كانت صريحة أو ضمنية، فيما يتعلق بهذا المحتوى.

**حقوق النشر**
© ٢٠٢٥ جميع الحقوق محفوظة للوغاريت

**تاريخ النشر**
١٦ تموز ٢٠٢٥

## المؤلفون

**مزيد الكريدي**

محامٍ وباحث قانوني وخبير في القانونين المدني والجزائي. يشمل عمله الاستشارات القانونية والتحليل السياسي والبحث في قضايا المواطنة والحوكمة وحقوق اللاجئين. يجمع في نهجه بين الخبرة القانونية والعمل الميداني، مدافعًا عن الممارسات الديمقراطية والحوكمة الشاملة والحقوق المدنية في منطقة الشرق الأوسط. قاد وساهم في دراسات لصالح مؤسسات مثل جامعة ساسكس (Sussex)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، ومركز المواطنة المتساوية، ركزت على اللامركزية، وحقوق السكن والملكية، والمساواة الجندرية، والأطر القانونية التي تؤثر على المجتمعات النازحة. يشغل مزيد حاليًا منصب باحث أول في مؤسسة برادايم مينا، ويرأس قسم السياسات والبحوث في مؤسسة سوا من أجل التنمية والإغاثة. يحمل مزيد درجة الماجستير في القانون العام من جامعة بيروت العربية، وبكالوريوس في الحقوق من جامعة دمشق.

Linkedin

# الانتخابات في سياقات ما بعد النزاع

# دروس من ليبيا وتحذيرات لسورية

## مقدمة

تُطرح الانتخابات غالباً كعنوان رئيسي لأي انتقال سياسي في أعقاب النزاعات المسلحة، وكأنها الخطوة السحرية التي تُعيد بناء الشرعية وتحسم شكل الدولة القادمة. غير أن التجارب المعاصرة أظهرت أن الانتخابات، بقدر ما قد تكون أداة للتأسيس الديمقراطي، يمكن أن تتحول إلى مدخل خطير لإعادة إنتاج الانقسام والعنف، إذا لم تُصمم ضمن بيئة مؤسسية آمنة، وهوية وطنية جامعة، ومشاركة شاملة لمكونات المجتمع.

تُجسّد التجربة الليبية بعد عام 2011 مثالاً صارخاً على مخاطر التعجل بإجراء الانتخابات في ظل هشاشة مؤسسات الدولة، وسطوة الفصائل المسلحة، وغياب القواعد القانونية والسياسية المستقرة. فقد قادت الانتخابات هناك، بدلاً من أن تؤسس لحكم تشاركي، إلى تكريس الاستقطاب وتحويل العملية السياسية إلى ساحة امتداد للصراع العسكري.

أما في سورية، التي تشهد اليوم بدايات مسار انتقالي معقّد، ورغم تجنب التسرع في العملية الانتخابية؛ فإن مقاربة تشكيل المجلس التشريعي تثير علامات استفهام حول الإطار القانوني والإداري الناظم لها، خاصة بعد إصدار مرسوم تشكيل اللجنة العليا للانتخابات استناداً إلى المادة 24 من الإعلان الدستوري. فغياب المعايير الشفافة، وضعف التوافق الوطني، واستمرار نهج التعيين الأحادي، يهدد بتحويل العملية من فرصة لضمان أكبر قدر من عدالة التمثيل وتهيئة الأرضية الاجتماعية والإدارية للوصول إلى انتخابات حرة ونزيهة، إلى أداة للهيمنة وتعزيز الانقسام والمخاطرة بتجدد النزاع.

يناقش هذا المقال مخاطر الانتخابات في البيئات الخارجة من النزاع، من خلال المقارنة بين التجربة الليبية المنجزة والحالة السورية التي لا تزال قيد التشكل، محذراً من الانزلاق نحو استنساخ نماذج الفشل، إن لم يُستكمل بناء مؤسسات الدولة ويُصغ عقد وطني جامع يضمن التمثيل والمشاركة والعدالة.

# أولاً: الانتخابات المبكرة: فرصة أم مخاطرة؟

في أعقاب سقوط الأنظمة السلطوية، غالباً ما تُطرح الانتخابات كخطوة أولى على طريق الانتقال الديمقراطي، باعتبارها مدخلاً لاستعادة الشرعية وترسيخ حكم جديد قائم على إرادة الشعب[1]. وقد ركزت العديد من الدراسات على دور الانتخابات كخطوة تأسيسية لإرساء شرعية جديدة. لكن تُعد مسألة توقيت الانتخابات في مرحلة ما بعد النزاع محوراً لجدل واسع في الأدبيات الأكاديمية، حيث تتباين آراء الباحثين بين اتجاه يؤيد الانتخابات المبكرة بوصفها خطوة ضرورية لترسيخ الشرعية الديمقراطية، وآخر يحذّر من مخاطر التسرع قبل بناء المؤسسات، لما قد يسببه من زعزعة للاستقرار وتعميق للانقسامات[2].

### 1- مؤيدو الانتخابات المبكرة

يرى المؤيدون للانتخابات المبكرة في مرحلة ما بعد النزاع أنها تعزز التحول الديمقراطي بمنح الشرعية على للحكومات الانتقالية، وتشير إلى استعادة السيطرة المحلية على مؤسسات الدولة، مما يسهّل انسحاب المجتمع الدولي، لذا تُعد هدفاً محورياً في بناء السلام[3]. كما يجادل هؤلاء المؤيدون بأن الانتخابات المبكرة تساعد البلدان الخارجة من النزاع على جذب الدعم المالي والتنموي من المجتمع الدولي، حيث تُعتبر بمثابة إشارة إيجابية للعالم بأن البلادد تسير في الاتجاه الصحيح نحو الاستقرار، مما يسهل تدفق الاستثمارات والمساعدات الدولية[4]. ويحذر أنصار هذا التوجه من أن تأجيل الانتخابات قد يحرم الأطراف المسلحة السابقة من قنوات مشروعة للمشاركة السياسية، مما قد يدفعهم للعودة إلى العنف كوسيلة لتحقيق أهدافهم السياسية[5]. كما يجادل "ستيفان ليندبرغ" بأن إقامة الانتخابات في المراحل المبكرة من الانتقال السياسي، حتى مع وجود عيوب، تساهم في ترسيخ الثقافة الديمقراطية. فهذه الانتخابات تُعرّف النخب السياسية والمواطنين بالإجراءات والممارسات الديمقراطية، وتمهد الطريق لعمليات انتخابية أكثر نزاهة وكفاءة مستقبلاً[6]. ويرى بعض المهتمين بالشأن الديمقراطي أن البدء بالانتخابات المحلية قبل الوطنية هو خيار أكثر واقعية بعد النزاعات، لأنه يمنح المواطنين شعوراً بالمشاركة، ويهيئ لبيئة سياسية أكثر تنوعاً واستقراراً، مما يعزز فرص نجاح التحول الديمقراطي لاحقاً[7].

---

[1] Youssef Mohammad Sawan, "Elections in Divided and Conflict-Affected Countries: A Case Study of Post-Conflict Libya," 1.

[2] Brancati, Dawn, and Jack L. Snyder. "Time to kill: The impact of election timing on postconflict stability." *Journal of Conflict Resolution* 57, no. 5 (2013): p. 3.

[3] Reilly, Benjamin. "Elections in Post-Conflict Scenarios: Constraints and Dangers." International Peacekeeping, vol. 9, no. 2, 2002, pp. 118–139.

[4] Terrence Lyons, "The Role of Postsettlement Elections," *Ending Civil Wars: The Implementation of Peace Agreements*, edited by Donald Rothchild et al., Lynne Rienner Publications, 2002, pp. 215-236.

[5] Larry Diamond, "Promoting Democracy in Post-Conflict and Failed States," Taiwan Journal of Democracy, vol. 2, no. 2, 2006, p. 97.

[6] Lindberg, Staffan I. "The Democratic Qualities of Competitive Elections: Participation, Competition and Legitimacy in Africa." Commonwealth & Comparative Politics 42, no. 1 (2004): 85-86.

[7] Diamond, “Promoting Democracy”, p. 105.

### 2- معارضو الانتخابات المبكرة

في المقابل، يحذر معارضو الانتخابات المبكرة من أنها قد تقوض التحول الديمقراطي وتدفع البلدان نحو دوامة جديدة من الصراع المسلح[8]. ففي سياقات ما بعد النزاع، يحتفظ المقاتلون السابقون بهياكلهم التنظيمية وشبكات ولائهم، ما يمنحهم تفوقاً مبكراً على الفاعلين المدنيين في الانتخابات المبكرة. وبفضل سيطرتهم على الموارد وخبراتهم في الحشد، يستطيعون تحويل نفوذهم العسكري إلى سلطة سياسية، مما يمكّنهم من الهيمنة على المشهد السياسي وإعادة إنتاج العنف أو عدم الاستقرار في صورة سياسية جديدة[9]. يمكن لهذا الوضع أن يعزز الاستقطاب السياسي ويجعل العملية الانتخابية غير عادلة[10]. إضافة إلى ذلك، يشكّل ضعف الجاهزية المؤسسية تحدياً جوهرياً في سياق الانتخابات المبكرة، إذ أن غياب الأطر القانونية والإدارية الفاعلة يزيد من احتمالية التلاعب والفساد، ويُضعف مصداقية النتائج[11]. وقد أظهرت الدراسات أن مثل هذه الانتخابات غالباً ما تؤدي إلى تفاقم الفجوة بين الحاكم والمحكوم، وتقويض الثقة في العملية السياسية برمتها[12].كما أن تنظيم إجراء الانتخابات في مرحلة مبكرة بعد النزاع، في ظل غياب مؤسسات سياسية وإدارية وقضائية فاعلة، يزيد بشكل ملحوظ من خطر اندلاع العنف مجدداً[13]. من جانب آخر، في البلدان التي خرجت لتوها من حرب أهلية، يمكن أن تشكل الانتخابات المبكرة فرصة لتعميق الانقسامات الإثنية أو الطائفية بدلاً من تقليصهاخصوصاً إذا أُجريت في ظل غياب حد أدنى من التماسك الوطني أو المصالحة. في هذه الحالات، يُرجَّح تصاعد خطاب الكراهية والتطرف، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل. وقد دعّم "مانسفيلد" و"سنايدر" هذا الطرح بتحليل كمي شمل 164 حالة حرب أهلية بين عامي 1945 و2008، حيث أظهرت النتائج أن خطر تجدد النزاع يرتفع بنسبة 31% إذا أُجريت الانتخابات خلال سنة واحدة من انتهاء الحرب مقارنة بإجرائها بعد خمس سنوات[14].

[8] Mansfield, Edward D., and Jack Snyder. Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War. The BCSIA Studies in International Security Series, edited at Harvard's Belfer Center, p. 4.
[9] Brancati and Snyder, "Time to Kill," p. 5.
[10] Lyons, "Post-Conflict Elections," p. 4.
[11] Brancati and Snyder, "Time to Kill," p. 11.
[12] Ibid, p.1.
[13] Ibid, p.3.
[14] Ibid, p.24.

# ثانياً: الانتخابات في ليبيا بعد 2011: إعادة إنتاج الصراع في ظل هشاشة الدولة

تؤكد التجربة الليبية بعد 2011 صحة ما طرح حول مخاطر إجراء انتخابات مبكرة في بيئات ما بعد النزاع دون استكمال بناء مؤسسات الدولة. فقد أظهر المسار الانتقالي الليبي كيف يمكن أن تتحول الانتخابات، بدلًا من أن تكون آلية للاندماج السياسي، إلى محفز لإعادة إنتاج الانقسامات والعودة إلى العنف، نتيجة جملة من الإشكاليات.

### 1- الانتخابات كأداة لإعادة إنتاج الانقسام والمحاصصة الفصائلية

في ليبيا، أسست الحرب الأهلية بنية من الفصائل المسلحة الموزعة جغرافياً وقبلياً دون أن تُحسم المعركة لصالح طرف واضح. هذا الواقع ترك المجال السياسي رهيناً لهذه القوى، بحيث أصبحت ترتيبات المرحلة الانتقالية، وعلى رأسها الانتخابات، مرهونة بميزان القوى العسكري على الأرض. دخلت الفصائل المسلحة إلى العملية السياسية لا بروح المصالحة، بل باعتقاد أنها ستستكمل انتصارها بالسلاح عبر صناديق الاقتراع، وهو ما جعل قبول نتائج الانتخابات مرهوناً بتحقيق توقعاتها، وإلا فالعودة إلى السلاح كانت دوماً خياراً حاضراً. وبالتالي، تحولت الانتخابات من فرصة لبناء عقد اجتماعي جديد إلى مجرد آلية لإعادة إنتاج توازنات عسكرية مؤقتة.

### 2- تغول الفصائل المسلحة وغياب الدولة

تشير التجربة الليبية إلى غياب الشروط الضرورية للانتقال الديمقراطي الناجح، وعلى رأسها؛ احتكار الدولة لأدوات العنف، وجود مؤسسات قضائية وإدارية مستقلة، وتعزيز التعددية السياسية ضمن قواعد متفق عليها، والدعم الدولي سواء عبر قوات حفظ السلام أو الموارد والمساعدات الفنية[15]. ومع تنامي قوة الميليشيات، افتقر المجلس الوطني الانتقالي لأدوات قسرية تضمن احترام العملية الانتقالية. غابت قوة أمنية أو عسكرية تابعة للدولة قادرة على ضبط الفصائل المسلحة أو فرض سيادة القانون، مما جعل السيطرة على السلاح، لا سلطة المؤسسات، هي الحَكَم الفعلي. حيث تمكنت الميليشيات من فرض أجندتها بقوة السلاح، مما كشف أن غياب الدولة لم يكن مجرد تفصيل إداري، بل عاملاً حاسماً في فشل عملية الانتقال. تجسد هذا الفشل في عدة محطات خلال الفترة الانتقالية، أبرزها اقتحام الميليشيات لمقرات المؤتمر[16]، واختطاف رئيس الوزراء علي زيدان[17]، وفرض التشريعات عبر التهديد بالعنف. أمام هذا

[15] Brancati and Snyder, “Time to Kill,”, p. 2-20-23-25-26-29.

[16] "مسلحون يقتحمون مقر المؤتمر الوطني في ليبيا," الجزيرة نت, March 2, 2014. Accessed June 22, 2025. https://www.aljazeera.net/news/2014/3/2/مسلحون-يقتحمون-مقر-المؤتمر-الوطني

[17] "خطف رئيس الوزراء الليبي علي زيدان في طرابلس وإطلاق سراحه لاحقاً," BBC Arabic, October 10, 2013. Accessed June 22, 2025. https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/10/131010_libya_pm_kiddnaping

الواقع، تآكلت شرعية المؤسسات المنتخبة تدريجياً، إذ لم تعد قادرة على حماية نفسها أو ضمان احترام قواعد اللعبة السياسية، مما أدى إلى تآكل ثقة المجتمع الليبي بالمسار الانتقالي برمته. وقد مثّل قانون العزل السياسي[18] لحظة فاصلة في المسار الانتقالي. ففي بيئة تفتقر للجيش والأمن الوطني، وتهيمن عليها منطق المليشيات، لم يكن القانون نتاج نقاش ديمقراطي، بل ثمرة ترهيب مسلح منظم.

### 3- فشل بناء هوية وطنية جامعة

تحولت الهوية السياسية في ليبيا من انتماء لمشروع وطني جامع إلى تصنيف مناطقي وقبائلي قائم على الولاء للنظام السابق أو معارضته. وبذلك أصبح الصراع وجودياً عدمياً، معززاً عقلية الإقصاء بدل ثقافة المشاركة. لم ينتج هذا الاستقطاب الهوياتي فقط عن ضعف القواعد السياسية، بل عن غياب مؤسسات تقاسم السلطة الحقيقية. فاستُخدمت الانتخابات لترسيخ الخضوع الجماعي، مما غذى شعور الإقصاء لدى فئات واسعة، وحوّل الساحة السياسية لامتداد للمعركة المسلحة. وقد زاد من هشاشة العملية الانتقالية بقاء البيئة مشحونة بخطابات الحرب. فبدل بناء انقسامات جديدة على أسس سياسية أو اقتصادية، إذ أعادت الانتخابات المبكرة حشد أنصارها على أساس اصطفافات الحرب، مستنسخة الانقسامات القبلية والجهوية التي غذت الحرب الأهلية. كانت الفصائل المسلحة، لا الأحزاب المدنية، الأقدر على حشد الجماهير عبر استثمار هذه الانقسامات، كما فعلت القوى الإسلامية بتعبئتها ضد القبائل والمجموعات المرتبطة بالنظام السابق، مما عمّق الشروخ الاجتماعية وأفرغ الانتخابات من مضمونها الديمقراطي. ومع صعود الإسلاميين داخل المؤتمر الوطني العام، شكلت الأحزاب الإسلامية قناة لدمج القوى المسلحة ضمن مؤسسات الدولة الشكلية، بينما ظلت القوى المدنية، وعلى رأسها تحالف القوى الوطنية، تفتقر لأدوات فعلية لمواجهة هذا التمدد.

إن إعطاء الأولوية للانتخابات دون معالجة القضايا الأمنية وبناء مؤسسات الدولة لا يفضي إلى تسوية النزاعات، بل إلى ترسيخ الجمود السياسي العسكري القائم[19]. فبدل استخدام الانتخابات كأداة لخلق ديناميات سياسية جديدة، يتم تثبيت البنى المسلحة وإضفاء الشرعية عليها، مما يجعل احتمالات اندلاع النزاعات مستقبلاً أكثر ترجيحاً. وبالفعل، لم تتسبب الانتخابات في ليبيا باشتعال الحرب الأهلية فوراً، لكنها زرعت بذور الصراع المستقبلي؛ فكرّست هيمنة جماعات مسلحة، وعمّقت الاستقطاب، وقوضت فرص بناء توافق وطني. فمع غياب مؤسسات الدولة القوية، وتحول الانتخابات لساحة صراع هوياتي مسلح، كان الانزلاق نحو الحرب الأهلية مسألة وقت، كما أثبتت التطورات اللاحقة بانقسام ليبيا لحكومتين وبرلمانين وذراعين عسكريين متنازعين.

[18] نصّ هذا القانون على استبعاد كل من شغل منصباً عاماً خلال عهد القذافي بين عامي 1969 و2011 من العمل السياسي، دون تمييز بين من مارس سلطة قمعية ومن شغل منصباً إدارياً محايداً، مما حوّله إلى أداة إقصاء جماعية، تجاوزت منطق العدالة الانتقالية لصالح فرض طهرانية ثورية ترى في "تطهير مؤسسات الدولة "حماية للثورة وترسيخاً لشرعية المنتصرين.

[19] Sawan, Youssef Mohammad. "Elections in Divided and Conflict-Affected Countries: A Case Study of Post-Conflict Libya." *Georgetown Journal of International Affairs*, vol. 25, no. 1, p.1.

# ثالثاً: دروس التجربة الليبية في السياق السوري: الانتخابات بين الضرورة والمخاطرة

لعبت طبيعة النظام السوري السلطوي دوراً جوهرياً في رسم مسار سقوطه وتعقيدات ما بعده. فكما في ليبيا، أدى الطابع الشخصاني القمعي للنظام، واعتماده المفرط على العنف والإيديولوجيا الشمولية "البعث في سورية مقابل النظرية العالمية الثالثة في ليبيا"، إلى تفكيك مؤسسات الدولة لصالح شبكات الولاء، وتحويل أجهزتها إلى أدوات قمع سياسي وأمني. وبينما انتهى نظام القذافي بسرعة نسبية بعد تدخل عسكري مباشر، فإن النظام السوري فجر حرباً أهلية طويلة الأمد، قبل أن يسقط بفعل عملية عسكرية قادتها المعارضة المسلحة "ردع العدوان"، مستفيدةً من تآكل بنيته، وتفكك ما تبقى من قاعدته الشعبية، وتراجع دعم حلفائه، إلى جانب التغيرات الجيوسياسية في المنطقة، ما أطلق شرارة مرحلة انتقالية معقدة وغير محسومة.

تبدو التجربة السورية، بعد أربعة عشر عاماً من الصراع، كمختبر مفتوح لإعادة اختبار الأطروحات ذاتها التي طرحتها التجربة الليبية، لا سيما ما يتعلّق بموقع الانتخابات في تسلسل الأولويات السياسية، وحدود قدرتها على إنتاج تسوية مستدامة في بيئة متصدعة. وبينما تتعالى أصوات في أوساط النخب السورية تطالب بفتح المجال لإجراء انتخابات فورية باعتبارها مدخلاً لتوحيد المؤسسات ودمج الفاعلين السياسيين ضمن إطار وطني جامع، يحذر آخرون من مغبة التسرّع، مؤكدين أن الانتخابات في هذا السياق قد تساهم في تعميق الانقسام لا تجاوزه.

فرغم اختلاف الظروف، فإن السياق السوري يتقاطع مع التجربة الليبية في أربع سمات رئيسية؛ غياب الاحتكار الشرعي للعنف، ضعف المؤسسات السيادية، استمرار الانقسام الهوياتي، وغياب الإجماع على مفهوم الدولة وشكلها. وهذه السمات تشكّل مرتكزاً لتحليل المخاطر المحتملة المرتبطة بإجراء انتخابات في سورية قبل إنضاج الشروط الضرورية للانتقال السياسي

### 1- غياب الاحتكار الشرعي للعنف

كما في ليبيا، يشكّل تعدد الفاعلين المسلحين وغياب سلطة مركزية موحدة عائقاً رئيسياً أمام تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في سورية. فرغم الاتفاق بين الفصائل العسكرية المشاركة في "ردع العدوان" على إطلاق مسار انتقالي بقيادة الرئيس "أحمد الشرع"، لازالت عملية دمج الفصائل وحصر السلاح المنفلت في جيش وطني محفوفة بالمخاطر. حيث أن الكثير من الفصائل مازالت تتمتع باستقلالها الذاتي على أرض الواقع، كما أن هناك قوى عسكرية مازالت خارج هذه التوافقات، حيث تتوزع السيطرة الميدانية بين سلطات أمر واقع مختلفة؛ قوات سورية الديمقراطية، فصائل المعارضة المسلحة، والمسلحون المحليون في في السويداء. فضلاً عن بقايا الأجهزة الأمنية والعسكرية للنظام السابق. هذا الواقع يفرغ العملية الانتخابية من مضمونها الديمقراطي، ويجعل من النتائج انعكاساً لخرائط السيطرة لا لإرادة الناخبين. كما أن استمرار

انتشار السلاح وغياب القوة الشرعية القادرة على ضمان الأمن يطرح احتمال لجوء الخاسرين إلى العنف، أو استخدام الانتخابات كأداة لإضفاء شرعية على سلطات محلية قائمة بحكم القوة لا التوافق.

### 2- ضعف المؤسسات السيادية

تفتقر سورية في مرحلتها الانتقالية إلى مؤسسات سيادية فاعلة تمتلك القدرة على تنظيم الانتخابات وإدارتها وضمان نزاهتها. فكما فشلت ليبيا في بناء مؤسسات قادرة على فرض سيادة القانون، تعاني سورية من غياب جهاز قضائي مستقل، ومؤسسات إدارة انتخابية محايدة، وقواعد إجرائية متفق عليها. إن إجراء انتخابات في ظل هذا الواقع المؤسسي الهش يُعرض العملية برمتها لخطر الطعن في شرعيتها، ويفتح الباب أمام التدخلات السياسية والعسكرية، مما يقوّض فرص بناء عقد اجتماعي مستقر.

### 3- استمرار الانقسام الهوياتي الحاد

عزز الصراع المسلح في سورية، كما في ليبيا، الهويات الفرعية الطائفية والإثنية والمناطقية على حساب الهوية الوطنية الجامعة. تحوّلت المظلومية الجمعية لدى مختلف المكونات إلى مصدر تعبئة سياسية، ما يهدد بتحويل العملية الانتخابية إلى ساحة صراع هوياتي بدلاً من أن تكون فضاءً للتنافس السياسي المدني. في هذا السياق، تصبح الانتخابات أداة لإقصاء فئات وتكريس امتيازات أخرى، بدل أن تكون وسيلة لبناء توافق وطني جامع.

### 4- غياب الإجماع على الدولة

رغم التغيرات العسكرية والسياسية، لم يتبلور حتى الآن في سورية توافق على طبيعة الدولة المنشودة، أو على شكل النظام السياسي في مرحلة ما بعد النزاع. لا تزال ملامح "العقد الاجتماعي الجديد" غامضة، في ظل تباين الرؤى حول مركزية الدولة، ومدنيتها، وشكل الحكم. كما تغيب الضمانات الدستورية لحقوق المكونات، وآليات تقاسم السلطة، والمساءلة السياسية. وبالتالي، فإن إجراء انتخابات عامة في هذا المناخ قد يعيد إنتاج الانقسامات، ويؤدي إلى مزيد من الاستقطاب، ما لم تُسبق بتسوية سياسية شاملة تؤسس لشرعية دستورية ومؤسساتية حقيقية.

# رابعاً: إشكالية تشكيل المجلس التشريعي في ضوء المادة 24 من الإعلان الدستوري في سورية

جاء نص الإعلان الدستوري السوري، الذي أثار جدلاً واسعاً بين مؤيد ومعارض، منسجماً مع الرأي القائل بضرورة تأجيل الانتخابات لمدة لا تقل عن خمس سنوات بعد انتهاء النزاع[20]. ويتقاطع هذا التوجه مع رؤية رئيس الجمهورية في المرحلة الانتقالية "أحمد الشرع"، الذي أكد أن الوصول إلى انتخابات رئاسية حرّة ونزيهة سيستغرق ما بين أربع إلى خمس سنوات. وجاء تصريحه هذا في سياق تأكيده على ضرورة استكمال الإصلاحات السياسية والقانونية المطلوبة، إضافة إلى تحقيق مستوى كافٍ من الاستقرار، بما يسمح بإجراء انتخابات تعبّر بصدق عن إرادة الشعب السوري[21] .

ومع ذلك، فإن تفضيل الآليات التوافقية على الانتخابات لتشكيل السلطة التشريعية، مرده قدرة هذه الآليات التوافقية على إجراء الإصلاحات المؤسسية الفعالة التي تمهد الطريق للفاعلين الجدد المؤيدين للإصلاح للوصول إلى السلطة. فضلاً عن وضع قواعد لتقاسم السلطة تشكل عامل طمأنة للخاسرين المحتملين بمشاركتهم المضمونة، مما يقلل دوافع العودة للعنف[22]. وهذه الإصلاحات تشمل بناء مؤسسات قضائية وإدارية قوية يمكنها ضمان نزاهة الانتخابات واحترام نتائجها[23]. وعليه، فإن تجاهل هذه الشروط البنيوية، سواء عبر التسرع في الانتخابات أو اللجوء إلى آليات تعيين غير تشاركية، يحمل في طياته مخاطر انحراف العملية السياسية برمتها. ومن هنا تطرح المادة (24) من الإعلان الدستوري المتعلقة بآليات تشكيل مجلس الشعب، والمرسوم (66)، الذي شكل بموجبه الرئيس "أحمد الشرع" لجنة عليا لانتخابات مجلس الشعب، إشكاليات يجب الالتفات لها لضمان تشكيل مجلس تشريعي يحقق أكبر قدر من عدالة التمثيل ويكون مدخلاً للسلام والاستقرار.

### 1- مركزية السلطة وتغوّل الصلاحيات التنفيذية

تنص المادة (24) على أن "يشكل رئيس الجمهورية لجنة عليا لاختيار أعضاء مجلس الشعب، تشرف على تشكيل هيئات فرعية ناخبة، وتنتخب تلك الهيئات ثلثي أعضاء مجلس الشعب، بينما يعيّن الرئيس الثلث المتبقي لضمان التمثيل العادل والكفاءة". تعكس هذه الصيغة تركيزاً واضحاً لتعيين السلطة التشريعية في يد السلطة التنفيذية ممثلةً بالرئيس، حيث ينفرد بتشكيل اللجنة العليا دون آلية مشاورة أو موافقة من أي هيئة مستقلة، ما يقوّض مبدأ الفصل بين السلطات، ويفتح المجال لإعادة إنتاج نموذج الحكم المركزي.

[20] المادة 54 من الإعلان الدستوري السوري
[21] الشرع: الوصول إلى انتخابات رئاسية يحتاج ما بين 4 و5 سنوات
[22] Brancati and Snyder, “Time to Kill,” p.10.
[23] Sawan, "Elections in Divided and Conflict-Affected Countries," p.7.

### 2- غياب المعايير الواضحة والشفافية المؤسسية

استناداً إلى نص المادة (24) أصدر الرئيس الشرع المرسوم (66) القاضي بتشكيل لجنة عليا للانتخابات، وكلف المرسوم اللجنة العليا بالإشراف على تشكيل هيئات فرعية ناخبة، حيث تنتخب تلك الهيئات ثلثي أعضاء مجلس الشعب. ونصّ المرسوم على أن يكون عدد أعضاء مجلس الشعب 150 عضواً، موزعين حسب عدد السكان على المحافظات، وفق فئتي الأعيان والمثقفين، ووفق شروط تقرها اللجنة العليا للانتخابات.

تطرح هذه الآلية عدة إشكاليات خطيرة: أولها غياب معايير واضحة وشفافة لتشكيل الهيئات الفرعية نفسها ، فاللجنة العليا هي من يحدد، بحكم صلاحياتها الواسعة، معايير التمثيل الجغرافي والسياسي والاجتماعي والتقني في قائمة المئة عضو الخاصة به. الأمر نفسه ينطبق على الثلث المعين من قبل الرئيس. كما لا يوجد معايير دقيقة لاختيار "الأعيان" و"المثقفين" ولا تعريف للمصطلحين، وهي تسميات فضفاضة يمكن تأويلها وتوظيفها لأهداف سياسية ضيقة.

### 3- ضعف التمثيل السياسي والاجتماعي الشامل

تعاني اللجنة العليا للانتخابات من اختلال كبير في تمثيل القوى السياسية والاجتماعية، إذ يغيب عنها ممثلون عن أطياف المعارضة، والمجتمع المدني، والمكونات الديمغرافية الأساسية، مما يجعلها بنية غير جامعة ولا تعكس تعددية المجتمع السوري.

### 4- غياب الكفاءة والحياد المؤسسي

من أبرز الإشكاليات المرتبطة باللجنة العليا للانتخابات غياب الكوادر المتخصصة في القانون الدستوري والإدارة الانتخابية، ما يطرح تساؤلات جدية حول كفاءتها في إدارة استحقاق انتخابي مركزي. ومع الصلاحيات الواسعة المخولة لها دون ضوابط قانونية أو رقابية، تزداد المخاوف من تحولها إلى أداة طيّعة بيد السلطة السياسية لتوجيه مخرجات العملية الانتخابية بما يخدم مصالحها.

### 5- تهديد الشرعية الديمقراطية وتقويض العدالة الانتقالية

في ظل هذه الإشكاليات، تزداد احتمالات انحراف العملية الانتخابية عن أهدافها التأسيسية، لا سيما في بناء سلطة تشريعية مستقلة تعبّر عن الإرادة الشعبية. فغياب معايير الشفافية والعدالة يهدد بإنتاج برلمان صوري، يُعيد إنتاج الأزمة السياسية، ويُضعف من ثقة المواطنين بمؤسسات المرحلة الانتقالية، ما يؤدي إلى تفاقم الاستقطاب السياسي، وتهديد الاستقرار الهش، وإعاقة جهود المصالحة الوطنية.

# الخلاصة

تبرز التجربة الليبية كتحذير صريح مما قد يحدث حين تُفرض الانتخابات على مجتمعات منقسمة دون التأسيس لبيئة سياسية، واجتماعية، وقانونية، وأمنية، سليمة. في الحالة السورية، كل الشروط التي قادت إلى فشل الانتقال الديمقراطي في ليبيا ما تزال قائمة: انقسام عسكري، مؤسسات منهارة، غياب العقد الوطني، وانعدام الضمانات. لذلك، فإن أي استعجال بإجراء الانتخابات في سورية قبل استكمال بناء مؤسسات الدولة، والاتفاق على خارطة طريق سياسية جامعة، ومعالجة ملفات العدالة الانتقالية والمصالحة، لن يكون سوى خطوة إلى الوراء، أو في أحسن الأحوال، إعادة إنتاج لما بعد النزاع في ثوب رسمي جديد. إن الانتخابات يجب أن تكون نتيجة لعملية توافقية تؤسس لسلام مستدام، لا وسيلة لتجميل واقع الانقسام. وإلا، فإن النتيجة المرجحة لن تكون انتقالاً ديمقراطياً، بل تكراراً لدورة الفشل والعنف كما جرى في ليبيا.

وفي ضوء تعقيدات المرحلة الانتقالية في سورية، يظهر جلياً أن المدة التي حددها الإعلان الدستوري – وهي خمس سنوات – تُعد إطاراً زمنياً منطقياً لإعادة ترتيب مؤسسات الدولة، وإطلاق مسار مصالحة وطنية حقيقية، ووضع الأسس القانونية والسياسية اللازمة لانتقال ديمقراطي مستدام. غير أن فحوى المادة (24) من الإعلان، وما تبعها من المرسوم (66)، يكشف عن اختلالات بنيوية تهدد بتحويل هذه المرحلة إلى فرصة ضائعة، إذا لم تُعالج جذور الأزمة في بنية السلطة التشريعية وآلية تشكيلها.

فرغم أن منح مجلس الشعب الاختصاص التشريعي الحصري خطوة مبدئية باتجاه إعادة بناء الشرعية، إلا أن الطريقة المقترحة لتشكيله – عبر لجنة عليا يعيّنها الرئيس، وهيئات ناخبة غير محددة المعايير، بالإضافة إلى نسبة التعيين الرئاسية المباشرة – تهدد بإعادة إنتاج نمط الإدارة الأحادية الذي تسبب في تفكك الثقة بين الدولة والمجتمع. وهذا ما يؤكده غياب التعددية والتمثيل الحقيقي في تشكيل اللجنة، وافتقارها للكفاءات الفنية، واستبعادها لقوى المعارضة والمجتمع المدني، ما يرفع مخاطر تحولها لبنية مسيّسة أكثر من كونها إطاراً محايداً لإدارة الانتقال. من هنا، فإن مستقبل العملية السياسية برمّتها يظل رهناً بمدى قدرة الفاعلين على إعادة النظر في هذه الترتيبات، عبر تبنّي مقاربة شاملة للإصلاح المؤسسي وبمشاركة جميع الأطراف.